ابتدأ وضمن واما مفعولا ظننت واخواتها نحو ظننت
زيدا قائما فقيل انما اسقطها لتقدم ذكرها في المرفوعات
وكونهما داخلين في قسم المفعول به انتهى وفي كل من التعليلين
نظر اما الاول فيرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط
لاسقط خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع
لتقدم ذكرها في المرفوعات واما الثاني فيرد عليه
انه لم يسقط المنادى مع دخوله في المفعول به وكان
ان للمنادى احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما
تخصهما **وخبرها** اي النافية العاملة عمل ليس ولم يذكره
المص في التفصيل واعمالها عمل ليس لغة الحجازيين وهي اللغة
القديمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم فانهم اجروا الاربعة من حروف النفي مجرى ليس في رفع
المبتدا ونصب الخبر **وهي ما ولا ولات وان** فاما
ما فلاعمالها عندهم شروط منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها
فان تقدم الخبر لم تعمل ولهذا اهملت في قولهم في المثل
ما مسيء من اعتب وذلك لضعفها في العمل لعدم تصرف
بان تعمل الرفع قبل النصب وان كان الخبر ظرفا او جارا
ومجرورا فهذا هو المشهور لكن نقل ابن عصفور عن اكثر
البصريين ان المرفوع في نحو ما في الدار زيد اسم لها وما
قبله في محل نصب على الخبرية وهو قياس ما ذكروه
في معمول الخبر والاول انه يفرق بان الخبر عمدة ومعموله
فضلة ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة ومنها
ان لا يتقدم خبرها على اسمها كقوله
وما كل من وافى منى انا عارف
الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز كقوله فما كل حين

من توالي

٢٨٧ ٣٢٦

ن تصلى مواليا فليتأمل هل كذلك معمول اسمها نحو ما زيد
ضارب حاضر لوجود الفصل بينهما او بين اسمها باجنبي
كمعمول خبرها مع ان كلا معمول لها وهل يجوز تقدم معمول
خبرها عليه كما في معمول خبر ان او يفرق بان ان اقوى ومنها
ان لا ينتقض نفي خبرها بالا او انما فلذلك وجب الرفع
في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولو انتقض
نفي معمول خبرها نحو ما زيد مصليا الا في الجامع لم يبطل
عملها لا عن معمولها فلا حاجة لبقا نفيها بالنسبة
اليه وان انتقض النفي بغير الا فانه لم يؤثر فيجب
النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم ولا اخل
بهذا الشرط وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد
قائما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف
ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب فان عطف بحرف
لا يوجب كالواو والفا نصب المعطوف وفاقا قاله
المرادي وصرح غيره بجواز الوجهين النصب وهو اجود
والرفع قال بعضهم كالسيوطي على اضمار هو وقال
بعضهم كالاشموني في شرح التوضيح اتباعا على المحل انتهى
وفيه نظر ومنها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة او لكن كقوله
بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم
الخزف قال ابن هشام فاما رواية يعقوب نصبا
بالنصب فتتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة
انتهى وهو صحيح في ان توكيد ما بان النافية لا يبطل
عملها وبالا وفي توكيدها انما باحري وكلام ابن مالك
في شرح التسهيل وغيره ايضا صريح في ذلك وفي ان
تكرار ما لا يبطل ايضا عملها كما ذكره بعضهم ومشى عليه